كلمة معالي الوزير ميشال اده
في ذكرى مرور أربعين سنة على غياب
الرئيس فؤاد شهاب

بيروت - ٢٣ نيسان ٢٠١٣

رئيسٌ فارِقْ في تاريخ الجمهورية.

مثالياً كان، في الحرص على دستورها الذي أقسم عليه، وظلّ حارسه الأمين الأوّل، حتّى عندما راودته الكثرة الكثيرة من مريديه وحواريّيه، ومن الأبعدين كذلك، على خَرْق ما نصّ عليه **الكتاب**.

والكتاب - كما تعلمون - هو التسمية التي درج الرئيس فؤاد شهاب على الكناية بها عن الدستور. «شو بقول الكتاب» : تلك هي اللاّزمة التي كان يجيب بها كل من يسأله من مساعديه أو محاوريه موقفاً، بإزاء شأن من الشؤون، سواء كان عادياً بسيطاً، أم معقّداً جليلاً... رفض بصورة قاطعة التجديد، كما التمديد، رغم شبه الإجماع البرلماني والشعبي الكاسح الذي طالبه بالقبول.

عسكريٌّ فارِقْ هذا الرئيس الجنرال، في حقبة من التاريخ العربي تميّزت بتسلّم القادة العسكريين مقاليد الحكم في عديد من البلدان العربية الشقيقة عبر سلسلة متناسلة من الانقلابات العسكرية، وببقائهم في مواقع الرئاسة التي طوّبت لهم سلطة مستدامة على أجيال العباد وأحوال الأرزاق، باسم القانون الذي استنّوه واستصدروه.

هم، العسكريون، استولوا على السلطة. أمّا هو، الذي إليه سعت السلطة، فقد آثر أن يكرّس استثناءاً لبنانياً نوعياً في بيئته العربية، يبعد عن وطنه تلك الكأس المرّة القتّالة، والقاضية بحرمان الشعب من حقّه بالاختيار.

فؤاد شهاب، لم تكن عينه على السلطة، بل كانت على قيام دولة الحقّ.

أجل، لقد ركّز الرئيس شهاب عنايته الأولى على بناء المدماك الأوّل لدولة الحقّ في لبنان. والاختلاف جذري بالطبع، بين تعبير «دولة القانون» l'Etat de la loi الدارج الاستعمال، وبين تعبير «دولة الحق» l'Etat de droit. فدولة الحقّ هي المفهوم الذي يعني الاعتراف الكامل بالحقوق المشروعة المكرّسة للمواطنين في الدستور، أفراداً وجماعات، ويعيّن النُظُم والآليات التي تمكّنهم من التمتّع بها.

أمّا القول بـ«دولة القانون» فليس يعني بالضرورة الاعتراف بالحقوق المذكورة. بل ثمّة قوانين يمكن أن تُسَنّ للحدّ من هذه الحقوق، أو للنيل منها، أو حجبها، أو تعليقها، أو حتى إنكارها. وهو الأمر السائد بالنسبة لقوانين تُسَنّ وتُشْتَرَع في الأنظمة الاستبدادية، ويصار باسم تطبيقها الى ممارسة القمع الصريح والتعدّي السافر على الحقوق، إنّما «بصورة

قانونية»...!

فؤاد شهاب تأبّى، على ما أحسب وما قد تلمّست، حتى الموافقة على فكرة، أو حكم «المستبدّ العادل».

لا عدل على الإطلاق في ظلّ أصغر ذرّة من معدن استبداد.

الأمثولة الحيّة أبداً، والتي خلّفها هذا الرئيس في ذاكرة لبنان وحياته السياسية العامة قُدوةً تُحتذى، تتجلّى بالطبع بعدم نسيانه الاضطرابات والويلات التي تسبّبت بها محاولات التمديد والتجديد والتي عاينها عن كثب. لكنّ هذه الأمثولة تتجوهر، بالتأكيد، بالنظرة التي تطلّع بها الرئيس شهاب الى آفاق أخرى مختلفة من السعي والعمل كي لا تتكرّر تلك الويلات في حياة اللبنانيين وعلى وطنهم، بل تنذكر وحسب... وما تنعاد. هنا، يكمن التجديد الحقيقي الذي حاوله فؤاد شهاب في النظر، وفي العمل، الى الشأن العام بعامّة، ليس فقط على مستوى الاكتفاء باحترامه مبدأ تداول السلطة، والتناوب عليها، بل على مستوى الشروع ببناء دولة الحقّ، التي لا يسعها أن تبدأ إلاّ بقيام مؤسساتها. إذْ لا دولة بلا مؤسسات، وإلاّ تكون «مزرعة». أَ وَ ليست المزرعة هذه هي النعت الذي درج على ألسنة المواطنين أجمعين في تلك الفترة، كناية عن الدولة آنذاك ؟

العبور من المزرعة الى الدولة، باشره فؤاد شهاب في مواجهة المحسوبية والزبائنية والمحاصصة، ببناء المؤسسات الدولتية التي تتصدّى ***بالرقابة***، و***بالمساءلة***، و***بالمحاسبة***، لتلك الظاهرة الآفة التي حوّلت إدارات الدولة مرتعاً خصباً للفساد والإفساد، وللمنافع والتنفيعات الخاصة. أمّا الأخطر الأدهى، بل الأخبث من كل ذلك، فكان، من غير ريب، ذلك السياق المتصاعد من تحويل المواطنين الى رعايا وأزلام، قل الى «قطيع الناخبين»، بحسب تعبير ميشال شيحا.

وعلى أساس هذه العلاقة، القائمة على تبعية الناخب الى زعيم اللائحة الانتخابية النيابية المحدلة، يصبح هذا الزعيم في كل المناطق، سيّداً يُرْجَعُ إليه وإليه حصْراً، - وليس الى الدولة قطعاً - من أجل تحصيل حقوق تابعيه أو تأمين منافع ومكاسب خاصة لهم. وهو الزعيم الذي يؤمّنها لهم من خلال سعيه للحصول على حصّة له من «كعكة» أو «جبنة» الدولة. وهكذا ينضمّ هذا الزعيم أو ذاك، الى نادي «أَكَلَة الجبنة»، على حدّ التسمية التي أطلقها الرئيس الراحل فؤاد شهاب. وهكذا، تتحوّل الدولة بأسرها الى محطّ لتقاسم الحصص وتناتُشِها والتناحر عليها، فيما بين الزعماء.

فؤاد شهاب سعى الى كسر هذه الحلقة المفرغة المرعبة، بإقدامه على تأسيس «مجلس الخدمة المدنية»، و«التفتيش المركزي» و«مجلس التأديب»، وتعزيز مواقع القضاء، وسوى ذلك من هيئات تسدّ الطريق أمام تلك الممارسة المنهجية الخبيثة التي أُلْبِسَت لبوس الطائفية والمذهبية فيما هي تؤدي، في واقع الأمر، وظيفة سياسية كاملة الأوصاف، إنّما من جنس السياسة السياستية التي لا يتوقّف ضررها عند حدود تحويل المواطنين الى أتباع ورعايا. بل أوجدت «نظاماً» خبيثاً جداً لتأبيد الزعامات والمرجعيات السياسية. ولا سيما عندما راح يزرع ويكرّس لدى «قطيع الناخبين» مماهاة الزعيم بالطائفة ذاتها التي ينتمي إليها.

وهكذا، بات تكريس الزبائنية والمحاصصة سدّاً منيعاً يحول دون مساءلة الزعيم أو المرجعية السياسية ؛ إذْ سوف ترتدي مساءلته طابع المساس بالطائفة ذاتها ككل. وكلّ توقّف بالنقد عند تجاوزاته يُعتبر مساساً بالطائفة أو المذهب. على هذا النحو، خلقت المحاصصة حصانة للزعيم لا تُخْرَق، بل لا يجوز خرقها، لأنّها من حصانة الطائفة (كذا!!). وفي ظلّ تكريس هذه الذهنية في عقول «الرعية»، غالباً ما يسهل على الزعيم أن يصوّر أمر المواجهة بين التكتّلات أو التجمّعات السياسية بكونها مواجهة بين الطوائف.

المحسوبية والمحاصصة - وليس قطعاً نظام التمثيل السياسي المنصف لعائلات لبنان الروحية - هما ما منعا، ويمنعان إعادة الاعتبار للدولة ولموقعها، ولدورها ؛ هما ما يعيقان العودة بها الى أن تكون هي المرجعية الأولى والأخيرة بالنسبة للمواطن، في حقوقه والواجبات. من هنا الأهمية الحيوية القصوى لبناء دولة الحقّ، والتي باستمرار غيابها سوف تستمرّ عملية تشوّه الديموقراطية وإضعافها وتلاشيها. كما سوف تستمرّ عملية استنبات «سلطة الظلّ» الفعلية التي تصادر الحياة السياسية، والاقتصادية والمالية، الراعية لتفشّي الفساد في الدولة والمجتمع.

هذا الانعطاف النوعي الذي بادر فؤاد شهاب الى إرسائه وإنقاذ الدولة ممن أسماهم «أكلة الجبنة»، لم يُكْتَبْ له الثبات والتجذّر والاستمرار. بل لقد تعرّض للتشوّه، والتراجع. وهنا، لا بدّ من الإشارة الى أنّ التصرّفات وحتى التجاوزات، السياسية منها وغير السياسية، التي شابت أحياناً عمل بعض من معاوني الرئيس شهاب على الرّغم من تجرّدهم، وبدافع الحماس والحميّة للتعجيل في إرساء التوجّهات التأسيسية الشهابية، لا سيما على صعيد ما بدأ يُعْرَف آنذاك بـ«المكتب الثاني»، قد ألحقت الضرر الأكيد بسمعة هذه التوجّهات وغطّت على مقاصدها وأهدافها الحقيقية. كما أنّها أدّت، من بين ما أدّت إليه، الى طمس الأهمية القصوى لتلك اللحظة التاريخية المجيدة التي تألّقت فيها سيادة لبنان على يد فؤاد شهاب الذي تجلّى حرصه على إعلاء شأنها بمستوى حرصه الشديد ذاته على احترام الدستور الذي أقسم عليه. وهذا عندما تمسَّك بأن يُعقد اللقاء التاريخي الشهير بين الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، بصفته رئيس الجمهورية العربية المتّحدة التي صارت سوريا شطرها الشمالي، وبين الرئيس اللبناني في خيمة تنصب على الحدود الدولية بين لبنان وسوريا. وذلك في أوج زعامة الرئيس عبد الناصر العربية البلا منازع.

الذكرى السنوية الأربعين لوفاة هذا الرئيس اللبناني الفارِق، أيّها الأصدقاء، تناشد اللبنانيين أجمعين أن لا ينسوا ما قد جرى إذا كانوا يشاؤون حقاً التفاؤل بما سوف يأتي.